جامعة وهران 2

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

******

مقياس: السياسات الاقتصادية في الجزائر

السداسي السادس: علوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي واداري

ا.بن هدي محمد

البرنامج:

-المحور الاول: التحولات الاقتصادية في الجزائر.

المحور الثاني: السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية.

-المحور الثالث: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل الاشتراكية.

-المحور الرابع: السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول الى اقتصاد السوق.

-المحور الخامس: مستقبل السياسات الاقتصادية في ظل التحولات العالمية.

المحور الرابع:

السياسات الاقتصادية في الجزائر في ظل التحول الى اقتصاد السوق

مقدمة.

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمرحلتين: الأولى تتمثل في مرحلة التخطيط المركزي (الاشتراكية) والتي امتدت من سنة 1962 الى غاية سنة 1989، والمرحلة الثانية امتدت من تسعينيات القرن الماضي الى يومنا الحالي، والتي تعرف بالمرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق (الليبرالية). والتي تميزت هذه المرحلة (ابتداءا من 1990) بالقيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات، سواءا تلك الإصلاحات الداخلية او الخارجية، وذلك بمرافقة الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي).

تمثلت هذه الإصلاحات في تطبيق عدة برامج اقتصادية وهي:

* برنامج الاستعدادي الأول (1989-1991) بمعية صندوق النقد الدولي FMI.
* برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) بمعية صندوق النقد الدولي FMI.
* برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
* برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).
* برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).
* مخطط عمل الحكومة (2020).

هده البرامج الإصلاحية بمكن تلخيصها وفق العناصر الموالية، مع اجراء عملية تقييم للسياسات الاقتصادية في الجزائر في المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق.

1-برنامج الاستعدادي الأول (1989-1991) بمعية صندوق النقد الدولي FMI:

ا-اتفاق التثبيت 21 ماي 1989:

ان ميزة هدا الاتفاق هو محاولة السلطات الجزائرية لإبرامه في سرية تامة، وبموجبه استطاعة الجزائر الحصول على قرض قيمته 600 مليون دولار، وبمعدل فائدة اقل مما هو معمول به في الأسواق المالية الدولية، ولمدة استحقاق طويلة الاجل، وهدا ما مكن من إعادة الاعتبار للجزائر في نظر الدائنين، و المنظمين عي اطار نادي باريس ولندن ، كون ان

القرض الدي منحه FMI هو بمثابته مساندة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من طرف السلطات الجزائرية، وزيادة على ذلك حصلت الجزائر على قرض اخر من طرف البنك الدولي وفي نفس الفترة ،وبالتالي ان مجموع ما تحصلت عليه الجزائر يمثل ما مقداره 1.9 مليار دولار، لتمويل الإصلاحات التي أدخلت على الاقتصاد الجزائري وبتوجيه من FMI، والتي تزامنت مع الحكومة الجديدة "حكومة حمروش 1999 "، والإجراءات التي قامت بها تمحورت أساسا في (Benachenhou, sans datte, pp, 119-120):

* محاربة التضخم.
* وضع ميكانيزمات اقتصاد السوق.
* تحسين الوضعية المالية الخارجية للجزائر.
* إنعاش النمو الاقتصادي والاستثمار.
* خلق مناصب شغل.
* توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين.

ولكن هده الإجراءات لم تحسن من الوضعية الاقتصادية للجزائر، مما جعلها في بحث عن تمويلات جديدة، وامضاء اتفاق تثبيت ثاني مع FMI بتاريخ 03 جوان 1991.

ب-اتفاق التثبيت 03 جوان 1991:

وافق مجلس إدارة FMI على منح قرض لأجل تمويل العجز في ميزان مدفوعات الجزائر، اما البنك الدولي الدي اخر منح قرضه الى غاية تعيين الحكومة الجديدة "حكومة احمد غزالي"، لأجل ضمان مرافقة هده الحكومة لشروط هذه الهيئة المالية (FMI)، وكانت قيمة القرض 403 مليون دولار و350 مليون دولار من طرف البنك الدولي.

ان هدا القرض تم توزيعه أربعة دفعات، بحيث الدفعة الرابعة لم يتم صرفها، نظرا لعدم قيام الحكومة في الرفع على الدعم على المواد الأساسية، ونظرا ايضا للظروف السياسية التي سادت البلاد آنذاك، وأيضا استقالة "حكومة احمد غزالي" في اوت 1992. (Benachenhou, sans datte, p, 131)

ان هده الظروف لم تحسن من وضعية الاقتصاد الجزائري، مما جعلها في تبحث عن تمويلات جديدة، وامضاء اتفاق تثبيت ثاني مع FMI بتاريخ 27 جوان 1994.

2-برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

ا-اتفاق التثبيت 27 ماي 1994:

بموجب هدا الاتفاق تحصلت الجزائر على قرض من FMI ما يعادل 270.7 DTS، وهدا نظير التزام السلطات الجزائرية تنفيد **برنامج الاستقرار او التعديل الهيكلي**، والدي تتمحور نقاطه الرئيسية حول ما يلي (Belhimer pp, 214-21) :

* معدل ونظام الصرف (اهم اجراء تخفيض قيمة الدينار بنسبة 7%).
* تحرير التجارة والمبادلات.
* سياسة الأسعار (اهم اجراء تحرير الأسعار).
* السياسة الجبائية (اهم اجراء تعميم الضريبة على القيمة المضافة على جميع السلع).
* الشبكة الاجتماعية (اهم اجراء وضع جهاز للتامين على البطالة).
* القطاع المالي ومعدل الفوائد (اهم اجراء فتح المجال امام البنوك الخاصة والتامين الخاص).
* المؤسسات العمومية (اهم اجراء ابرام الحكومة لعقود النجاعة مع المؤسسات العمومية وانشاء مجلس الخوصصة، وأيضا اصدار قانون الاستثمار وفتح المجال امام الاستثمارات الأجنبية).

ان هده الإجراءات دفعت الجزائر الى طلب تمويل جديد، من خلال ابرام اتفاق التثبيت 27 ماي 1994، وبالفعل هدا ما حصل مع التزام الجزائر، بإعادة جدولة ديونها الخارجية مع كل من نادي باريس ولندن.

ا-اتفاق التمويل الموسع 23 ماي 1995:

ان هدف القرض هو مساندة برنامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، وتحت رقابة مؤسسات "بروتون وودز"، وبالفعل تم الحصول على قرض 1.693 مليار DTS أي ما يعادل 1.8 مليار دولار، مع التزام السلطات الجزائرية بالقيام بتطبيق **برنامج الاستقرار او التعديل الهيكلي**، فالاستقرار يتعلق باتخاد إجراءات يمكن حصرها في الاتي :

*اتخاد إجراءات في مجال سعر الصرف.
* تحرير التجارة الخارجية.
* حرية الدفع.

* تطهير وخوصصة المؤسسات العمومية.
* تدعيم وحماية الاستثمارات الأجنبية.

كل هده الإجراءات تتمحور حول (Belhimer pp, 214-215, 1998) تحقيق الوصول الى الأهداف التالية:

* نقل معدل النمو الحقيقي من 1.1% ما بين سنة 1994-1995 الى 3.5% ما بين سنة 1995-1996.
* تحفيض معدل التضخم السنوي من 35.1% للفترة 1994-1994 الى 10.3 %للفترة 1995-1996.
* تخفيض عجز الميزانية العمومية من 2.8% للفترة 1994-1995 الى 1.3% للفترة 1995-1996.
* الهدف العام برنامج الاستقرار او التعديل الهيكلي هو الوصول الى معدل 5 % ونسبة تضخم اقل من 6%.

ان هده الإجراءات تزامنت وامضاء الجزائر مع دائنيها (نادي باريس ولندن) لإعادة جدولة ديونها الخارجية وذلك ابتداءا من سنة 1994، ان هدا المبدأ كانت ترفضه الجزائر لان قبول إعادة الجدولة يعني الاعتراف بالتسيير للاقتصاد الجزائري، وبالتالي ذهبت مرغمة في هدا الاتجاه من خلال رسالة نية "حكومة رضى مالك" بتاريخ 10 أفريل ،1994 والمقدمة الى FMI، لكون ان الدائنين يشترطون قبل فتح أي مفاوضات حول إعادة جدولة الديون الخارجية تطبيق برنامج الاستقرار او التعديل الهيكلي.

ان تطبيق برنامج الاستقرار او التعديل الهيكلي، كانت له اثار إيجابية واضحة في الجانب الاقتصادي، وذلك بالرغم من ضعف القطاع الصناعي، اما الجانب الاجتماعي فقد كانت التكلفة ثقيلة على السكان، ان هده الاثار يمكن ابرازها من خلال ما يلي:

ا-الجانب الاقتصادي:

تحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية في الفترة 1995-1998، وهدا باستثناء القطاع الصناعي العمومي، الدي بقي دون المستوى المطلوب، وهدا بالرغم من التصحيحات الداخلية والتي قامت بها السلطات العمومية، والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (01)

مؤشرات اقتصادية مختارة للاقتصاد الوطني 1995-1998

التفاصيل / السنوات	1995	1996	1997	1998
رصيد الحساب الجاري [1]	-2.24	1.25	3.45	-0.91
رصيد الميزان التجاري	0.16	4.13	5.69	1.51
الاحتياطات الرسمية [1]	2.1	4.2	8.0	6.8
أشهر الاستيراد	2.1	4.5	9.4	7.6
النسبة من خدمة الدين	22.3	56.3	126.8	133.1
اجمالي الديون الخارجية [1]	31.6	33.7	31.2	30.5
خدمة الديون/ الصادرات (%)	40.5	28.7	29.3	44.8
الديون الخارجية/الصادرات (%)	288.9	241.3	209.5	280.1
خدمة الديون الخارجية (%)	5.106	4.204	4.172	4.421
اجمالي(PIB) [1]	41.2	46.9	47.8	-47.4
نسبة الحساب الجازي منPIB	-5.4	2.7	7.2	-1.9
نسبة قطاع المحروقات منPIB	4.4	6.3	6.0	4.0
نسبة القطاع الصناعي العمومي من PIB	(-1.7)	(-13.4)	(-7.6)	9.2
نسبة القطاع الصناعي العمومي الخاص منPIB	0.4	0.8	5.0	5.0
نسبة الإيرادات العمومية منPIB [2]	30.6	32.0	33.3	27.6
نسبة النقاقات العمومية منPIB	30.0	28.2	30.4	31.2
نسبة القطاعات الأخرى منPIB	15	21.3	-13.5	11.4
نسبة التضخم (%)[2]	29.8	18.7	5.7	5.0

Source :

[1]-IMF staff country report (1998)n 98/97, Washington, September, pp, 84-89.

[2] -FEMISE،(2005),profil pays Algérie, France, Institut de la méditerranée, janvier, pp 56-73

ب-الجانب الاجتماعي :

ان التحسن في الجانب الاقتصادي كان لامحالة على حساب الجانب الاجتماعي، ويمكن ملاحظة دلك من خلال ارتفاع مؤشرات الاستهلاك، والتي انعكست بشكل واضح على القدرة الشرائية للمواطنين، وتغير غير محسوس في مؤشرات التنمية البشرية والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02)

مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1975-2005)

السنوات / التفاصيل	1975	1980	1985	1990	1995	2000
مؤشرIDH	0.511	0.562	0.613	0.652	0.672	0.702

Source : Pnud.(2007),fighting climate change. Human solidarity in divided world, human development report, united nation, pp 234-240.

وتبعا دائما لنفس التقرير المشار اليه في نفس مصدر الجدول السابق، فان الجزائر تصنف في الرتبة 104 من أصل 155 دولة بخصوص IDH (سنة 2005)، ويبقى عدد السكان الذين يعيشون بأقل من دولاران في اليوم ما بين 1990-2005، يشكلون 15 (%)من السكان، ونسبة HPI-1(معدل الفقر البشري) هو21.5 (%).

وخلاصة ذلك. فما تم تحقيقه هي تحسن في المؤشرات الاقتصادية، كان على حساب تدهور الوضعية الاجتماعية للسكان.

3-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

جاء هذا البرنامج بمبادرة رئيس الجمهورية "عبد العزيز بوتفليقة"، لتصليح الاثار الاجتماعية لبرنامج التصليح الهيكلي، بحيث تم تسخير موارد مالية جد ضخمة لهذا البرنامج قدرت ب 7.34 مليار دولار، اي ما يعادل 550.78 مليار دينار جزائري لتمويل البرنامج التنموية المحلية، والتي تظهر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03)

التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري 2001-2004

المجال / المبالغ	دعم النشاطات الانتاجية	التنمية المحلية والبشرية	دعم النشاطات العمومية و تحسين إطار الحياة	تنمية الموارد الزراعية	السياسة المرافقة	المجموع
مليار(دج)	74. 5	129	210. 5	90. 28	46.5	550 .78
مليار (دولار)	0. 99	1. 72	2. 81	1. 20	0.62	7. 34

Source : Rapport national d'Algérie pour le sommet mondiale du développement durable, Johannesburg, 2002, pp 36-37.

ان اثار هذا البرنامج كانت إيجابية، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال تطور من مؤشرات التنمية البشرية وبعض المؤشرات الأخرى، والجدول التالي يبين هذا التطور:

الجدول رقم (04)

تطور مؤشرIDH وبعض المؤشرات الأخرى في الجزائر (1995-2005).

التفاصيل / السنوات	1995	1999	2000	2004	2005
IDH	-	0.695	0.705	0.750	0.761
مؤشر امل العيش والولادات.	0.704	0.793	0.792	0.830	0.827
مؤشر PIB كجزء من القدر الشرائية.	0.640	0.661	0.666	0.708	0.730
مؤشر مستوى التربية.	-	0.639	0.659	0.711	0.730

Source : CNES, Rapport national du développement humain, PNUD, Algérie, 2006, p 20.

4-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

ان هدا البرنامج تم تدعمه ببرنامج تكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) بغلاف مالي 114 مليار دولار، من خلال تسطير برنامج جديد للمناطق الأكثر حرمانا في الجنوب والهضاب العليا للجزائر والتي يمكن لبرازها من خلال ما يلي:

ا-برنامج تحسين ظروف معيشية السكان:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

السكان-الجامعة-التربية الوطنية-التكوين المهني-الصحة العمومية-تزويد السكان بلماء-الم-برامج بلدية للتنمية-تنمية مناطق الهضاب العليا -شباب والرياضة-الثقافة-إيصال الغاز والكهرباء-اعمال التضامن الوطني-تطوير الإذاعة والتلفزيون-انجزمنا للعبادة-عمليات تهيئة الاقليم. وذلك بمبلغ اجمالي 1908.5 مليار دج.

ب-برنامج تطوير المنشئات الأساسية:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

قطاع النقل -قطاع الاشغال العمومية - قطاع الماء (السدود والتحولات) - قطاع تهيئة الإقليم. وذلك بمبلغ اجمالي 1703.10 مليار دج.

ج-برنامج دعم التنمية الاقتصادية:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

الصناعة - الصيد البحري - ترقية الاستثمار - السياحة - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وذلك بمبلغ اجمالي 337.2 مليار دج.

د-تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

العدالة -الداخلية -المالية -التجارة -البريد والتكنولوجيا الاعلام والاتصال -قطاعات الدولة الأخرى. وذلك بمبلغ اجمالي 203.9 مليار دج.

ه-برنامج التكنولوجيا الجديد: وذلك بمبلغ اجمالي 203.9 مليار دج.

لأجل مدى تأثير برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) على الاقتصاد الوطني، سوف نعتمد على مؤشر التنمية البشرية IDH لمعرفة دلك، وهدا من خلال الجدول الموالي وما يليه من تحليل لمعطياته.

الجدول رقم (05)

البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

السنة / التفاصيل	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشرIDH	0,685	0,690	0,700	0,702	0,711
المرتبة الدولية	º97	º99	º97	º98	º96

source:
Algérie - Indice de développement humain
https://fr.countryeconomy.com/demographie/idh/algerie

تبعا للتقرير المشار اليه في الجدول السابق، فان الجزائر بقي ترتيبها على المستوى الدولي يتراوح ما بين الرتبة 96º من أصل 155 دولة بخصوص IDH (سنة 2009)، وما بين الرتبة 99º بخصوص IDH (سنة 2006)،اما بخصوص نسبة المؤشرIDH بالنسبة للجزائر فانه تحسن سنة 2009 لبلغ 0,711 ، وذلك مقارنة بسنة 2005 حيث كانت نسبته 0,685 ، وهدا ما يدل على أهمية الاستثمارات العمومية المخصصة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) ،لأجل تحسين الاطار المعيشي للمواطنين في جانب تحسين الدخل ،الرعاية الصحية والتعليم ،ولكن في الأخير مازالت الجزائر لم ترقى في ترتيب الدول ذات التنمية البشرية العالية من خلال بلوغها نسبة IDH تفوق او تساوي 0.8 ،ومازال تصنيفها في اطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (يتراوح مؤشرها ما بين 0.5 و0.79).

5-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

ا-التنمية البشرية:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

التربية. التعليم العالي. السكن. الصحة. المياه. التضامن. الشؤون الدينية الرياضية. الطاقة. التجارة. المجاهدين. وذلك بمبلغ اجمالي 10122مليار دج

ب-المنشآت السياسية:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

الاشغال العمومية. الطرق. الموانئ. المطارات. النقل. السكك الحديدية. المحطات. الجديدة تهيئة الإقليم. المدن الجديدة. وذلك بمبلغ اجمالي 6448 مليار دج

ج-التنمية الاقتصادية:

ويشمل هدا البرنامج عدة مجالات التي يمكن حصرها في الاتي:

الفلاحة. الصيد البحري. المؤسسات الصغيرة. إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية.

د-تحسين الخدمة والتكنولوجيا الجديدة للاتصال: وذلك بمبلغ اجمالي 1666 مليار دج

ه-مكافحة البطالة: وذلك بمبلغ اجمالي 360 مليار دج

و-البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال: وذلك بمبلغ اجمالي 6448 مليار دج

لأجل مدى تأثير برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) على الاقتصاد الوطني، سوف نعتمد على مؤشر التنمية البشرية IDH لمعرفة دلك، وهدا من خلال الجدول الموالي وما يليه من تحليل لمعطياته.

الجدول رقم (06)

برنامج التنمية الخماسي (2010-2014)

السنة / التفاصيل	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشرIDH	0,721	0,728	0,728	0,729	0,736
المرتبة الدولية	º92	º93	º95	º94	º91

source:

Algérie - Indice de développement humain

https://fr.countryeconomy.com/demographie/idh/algerie

تبعا للتقرير المشار اليه في الجدول السابق، فان الجزائر بقي ترتيبها على المستوى الدولي

يتراوح ما بين الرتبة 91º من أصل 155 دولة بخصوص IDH (سنة 2014)، وما بين الرتبة 95º بخصوص IDH (سنة 2012)،اما بخصوص نسبة المؤشرIDH بالنسبة للجزائر فانه تحسن سنة 2014 لبلغ 0,736 ، وذلك مقارنة بسنة 2010 حيث كانت نسبته 0,721 ، وهدا ما يدل على أهمية الاستثمارات العمومية المخصصة في برنامج التنمية الخماسي (2010-2014) ،لأجل تحسين الاطار المعيشي للمواطنين في جانب تحسين الدخل ،الرعاية الصحية والتعليم ،ولكن في الأخير مازالت الجزائر لم ترقى في ترتيب الدول ذات التنمية البشرية العالية من خلال بلوغها نسبة IDH تفوق او تساوي 0.8 ،ومازال تصنيفها في اطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (يتراوح مؤشرها ما بين 0.5 و0.79).

6-برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019):

نظرا لتراجع الجباية البترولية على المستوى الدولي بداية من سنة 2015 نتيجة تراجع اسعار النفط على المستوى الدولي، وتبعا لاستمرار جهود الدولة الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية بالرغم من هده الوضعية الصعبة، فقد تم تسطير برنامج خماسي للتنمية ، والدي اطلق عليه تسمية "برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 "والتي ظهرت في الجريدة الرسمية رقم: 78 المؤرخة في: 31 ديسمبر 2014: المادة 121 : يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص خاص رقمه143-302 وعنوانه " صندوق تسيير الاستثمارات العمومية المسجلة بعنوان برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019.

ان اهم الاستثمارات العمومية المستهدفة من خلال برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019 يمكن ابرازها من خلال ما يلي (ساعد، ص ص،82-84، 2018):

خصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر ب 22.100 مليار دينار، أي مايعادل 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات، وعلى العموم يمكن تلخيصها في الاتي.

* "...ثم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز، وستستكمل قبل نهاية 2014 بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بلسكن.

* تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر ب 2.500 مليار دينار، سيتم توزيعها خلال الفترة القادمة بمعدل 500 مليار دينار سنويا.

* تنمية الصناعة الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي، وإيجاد مجال لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية وبغية محاربة مشكلة الانجراف، خصصت الحكومة برنامج لسقي 340.000 هكتار من الأشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

* تكثيف جهودها في (البحث والتنقيب) عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات ب 14 خط أنبوب لنقل النفط والغاز، بالاظافة الى إطلاق برنامج لتحقيق 06 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تحسين النفط ب 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

* تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما انه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية، بعد انتهاء الاعمال بالمصنع وتوربينات الغاز ومحولات القوة.

* انشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث ان اول مركز للتهجين داخل حيز العمل في 2011. بالإضافة الى 23 محطة ضوئية، ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.

* استغلال الإمكانات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية، من خلال انشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.

* قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.

* ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها، فيما يخص تكمله 663 كلم من طريق البرية الخاصة بالهضاب العليا، وانشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، وتوقع مضاعفة خطوط "الترمواي-الميترو-التليفيريك".

* اما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء "جن جن"، والبدء في انجاز 4 محطات بحرية جديدة، منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة. سواءا للبضائع او للسكان.

* سيتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني ب 16 طائرة جديدة.

* منح تراخيص الجيل الثالث $3g^{+}$ الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضا الجيل الرابع 4g الذي بالفعل غطى جميع المراكز الادارية من الولايات.

* ستجسد الحكومة حدائق تكنولوجية بكل من عنابة وهران و ورقلة، كما سيشهد امن المعلومات ث ثورة كبيرة.

* تكثيف النسيج المؤسساتي لصالح للمجتمعات الأكثر حرمانا في العمالة والتنمية.

* تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر، وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

* التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغه، بحيث أكثر من 2.2 مليون سكن منها 1.2 مليون في طور الإنجاز.

*تطوير استراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية، وتوفير مناصب عمل والمساواة في الحصول على السكن والرياضة والتنقل والترفيه، وتشجيع التنمية المتوازنة، تعزيز البنية التحتية، تعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية"..."

لأجل مدى تأثير برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) على الاقتصاد الوطني، سوف نعتمد على مؤشر التنمية البشرية IDH لمعرفة دلك، وهدا من خلال الجدول الموالي وما يليه من تحليل لمعطياته.

لجدول رقم (07)

برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

السنة / التفاصيل	2015	2016	20017	2018	2019
مؤشرIDH	0,740	0,743	0,745	0,746	0,748
المرتبة الدولية	90º	90º	91º	91º	91º

source:
Algérie - Indice de développement humain
https://fr.countryeconomy.com/demographie/idh/algerie

تبعا للتقرير المشار اليه في الجدول السابق، فان الجزائر بقي ترتيبها على المستوى الدولي

يتراوح ما بين الرتبة 91º من أصل 155 دولة بخصوص IDH (سنة 2019)، وما بين الرتبة 90º بخصوص IDH (سنة 2015)،اما بخصوص نسبة المؤشرIDH بالنسبة للجزائر فانه تحسن سنة 2019 ليبلغ 0,748 ، وذلك مقارنة بسنة 2015 حيث كانت نسبته 0,740 ، وهدا ما يدل على أهمية الاستثمارات العمومية المخصصة في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019) ،لأجل تحسين الاطار المعيشي للمواطنين في جانب تحسين الدخل ،الرعاية الصحية والتعليم ،ولكن في الأخير مازالت الجزائر لم ترقى في ترتيب الدول ذات التنمية البشرية العالية من خلال بلوغها نسبة IDH تفوق او تساوي 0.8 ،ومازال تصنيفها في اطار الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة (يتراوح مؤشرها ما بين 0.5 و0.79).

7-مخطط عمل الحكومة (2020):

ان توجه السلطات الجزائرية هي محاولتها إعادة بناء الاقتصاد الوطني، في ظل ظروف اقتصادية اجتماعية وسياسية جديدة من اجل تجاوز الإخفاقات السابقة، ومن هنا تم وضع مخطط عمل حكومة مبني على تحقيق عدة اهداف، مع القيام في الوقت نفسه بإصلاحات مالية سوف نذكرها وفق الاتي (مخطط عمل الحكومة، ص ص، 1-3 ،2016):

ا-الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي:

-الإصلاح المالي:

- مراجعة النظام الجبائي
- اعتماد قواعد جديدة لحكومة الميزانية.
- عصرنة النظام البنكي.
- تطوير المعلومات الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية ووظيفة الاستشراف.

-التجديد الاقتصادي:

- تعزيز إطار تطوير المؤسسة.
- التحسين الجوهري لمناخ الاعمال.
- ترشيد الانتشار الإقليمي للتنمية الاقتصادية واستغلال العقار الاقتصادي.
- التطوير الاستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية.
- تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي.

- تثمين الإنتاج الوطني.
- ترشيد الواردات وترقية والصادرات.
- تطهير المجال التجاري.
- الانتقال الطاقوي.
- فلاحة وصيد بحري عصريين من اجل امن غدائي أمثل.
- من اجل صناعة سياحية وسينماتوغرافية حقيقية.
- تطوير منشئات لدعم التكنولوجيات الاعلام والاتصال.
- اقتصاد المعرفة والتحول السريع.

-مقاربة اقتصادية لمكافحة البطالة وترقية التشغيل:

- تكييف برنامج التكوين مع احتياجات سوق العمل.
- ترقية التشغيل.
- دعم استحداث النشاطات.

ب-من اجل تنمية بشرية وسياسية اجتماعية:

-التنمية البشرية:

- التربية.
- التعليم العالي.
- التكوين المهني.
- الصحة والحصول على العلاج.
- الثقافة.
- ترقية النشاطات البدنية والرياضية ورياضة النخبة.

-السياسة الاجتماعية:

- رفع القدرة الشرائية للمواطن وتعزيزها.
- التكفل بالفئات الهشة من السكان.
- الحفاظ على نظامي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتعزيزهما.
- الحصول على السكن.

- التزويد بلماء الشروب والطاقة.
- التنقل والنقل.

-من اجل إطار معيشي ذي نوعية:

- تهيئة الإقليم والمشاريع المدمجة.
- احترام قواعد التعمير والمعايير.
- البيئة والتنمية المستدامة.

8-تقييم ثانيا-السياسات الاقتصادية في الجزائر (المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق).

تميزت المرحلة الانتقالية الى اقتصاد السوق بتطبيق سياسة نقدية، ومالية يمكن ابراز ملامحهما وفق ما يلي:

انطلاقا من سنة 1990 كان التوجه لإصدار "قانون النقد والقرض" لمواكبة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر من اجل التوجه لاقتصاد السوق(ارجع مختلف النصوص المنظمة لقانون النقد والقرض الجزائري واهم تعديلاته في الملحق) ، وبالتالي إعطاء صلاحيات أوسع لبنك الجزائر (البنك المركزي) ، بصفته المسؤول الأول والقائم على تنفيذ السياسة النقدية (لقد شهد "قانون النقد والقرض" عدة تعديلات انظر قائمة المراجع) ويهدف هدا القانون الى:

* إعادة الاعتبار لقواعد اقتصاد السوق .
* منح صلاحيات أكبر لبنك الجزائر من أجل إقامة نظام مالي ومصرفي أكثر استقرارا.
* منح استقلالية أكبر لبنك الجزائر عن السلطة التنفيذية.
* محاربة التضخم ومختلف أشكال تسربات العملة الصعبة.
* وضع نظام مصرفي عصري وفعال في تعبئة وتوجيه الموارد.
* عدم التمييز بين الأعوان الاقتصاديين في منح القروض.
* فتح المجال أمام القطاع الخاص للاستثمار في القطاع المالي والمصرفي.

السياسة النقدية والمالية الذي انتهجتها الجزائر في الفترة (1990-2000)، تزامن ولجوء السلطات الجزائرية لصندوق النقد الدولي والبنك العالمي (بسبب الضائقة المالية الناجمة عن المديونية الخارجية)، من خلال تطبيق:

* برنامج الاستعدادي الأول (1989-1991)

* برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998).

واتبعت الجزائر **سياسة نقدية انكماشية** (للفهم النظري ارجع الى الدرس "الثاني السياسات الاقتصادية من الناحية النظرية"). وكانت الاعتماد في تمويل الاقتصاد الوطني على الدين العام الخارجي (القروض الخارجية).

انطلاقا من سنة 2001 انتهجت الجزائر **سياسة نقدية توسعية** (للفهم النظري ارجع الى العنصر اعلاه -أولا)، وذلك بالاعتماد على المصادر التمويلية الذاتية (ارتفاع مداخيل الجباية البترولية)، والتي تزامنت مع تطبيق عدة برامج تنموية وتمثلت في:

* برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).
* البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).
* برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).
* برنامج توطيد النمو لاقتصادي (2015-2019).

وتميزت هده الفترة بالتسديد المسبق للديون الخارجية انطلاقا من سنة 2005. ولكن انطلاقا من سنة 2015 والتي تميزت بتراجع المداخيل من الجباية البترولية، تم انتهاج سياسة ترشيد النفقات العمومية وتنويع الاقتصاد الوطني، من خلال **سياسة إعادة هيكلة الجهاز الصناعي** (للفهم النظري ارجع الى العنصر اعلاه -أولا). ومازال الامر على ذلك بسب جائحة (covid 19).

الخاتمة.

ان انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق من خلال قيامها بعدة إصلاحات اقتصادية داخلية وخارجية، بمعية الهيئات المالية الدواية في فترة العشرية السوداء، الزم بضخ برامج اقتصادية واجتماعية من خلال استغلال البحبوحة المالية التي شهدتها الفترة الممتدة ما بين 2000-2015، والتي كانت لها اثار واضحة في تحسين مؤشرات التنمية البشرية للجزائر، دون ان تصل الى مستوى التنمية البشرية العالية.

ولكن جهود الدولة في مواصلة نفس النمط التمويلي للبرامج الاقتصادية، نتيجة تراجع أسعار النفط على المستوى الدولي ابتداءا من سنة 2015 ،وأيضا جائحة "كوفيد 19 والتي اثرت بشكل واضح في تعطيل جهود التنمية ،الامر بالسلطات الجزائرية بتخفيف هده الوطأة

من خلات الاهتمام بمناطق الظل أي تلك المناطق التي همشت في السابق من مختلف البرامج التنموية او لم تستفد منها بالشكل الكافي.

المراجع.

- مخطط عمل الحكومة (افريل 2020)، من اجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية -بوابة الوزارة الأولى-السياسات العمومية. http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/

- ساعد محمد، (2018)، محاضرات لمقاس قصاد الجزائري، جامعة ابن خلدون – تيارت –كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

-Bnachenhou, Mourad (sans datte), Reformes économiques, Dettes et démocratie, Alger, édition, Echrifa.

-Belhimer,Ammar,(1998),La dette extérieure de l algerie,Alger .

-IMF staff country report (1998)n 98/97, Washington

-Rapport national(2002), d'Algérie pour le sommet mondiale du développement durable, Johannesburg.

-CNES, (2006) Rapport national du développement humain, PNUD, Algérie.

- Pnud.(2007),fighting climate change. Human solidarity in divided world, human development report, united nation.

- FEMISE، (2005) ,profil pays Algérie, France, Institut de la méditerranée, janvier.

-Algérie - Indice de développement humain

https://fr.countryeconomy.com/demographie/idh/algerie

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	مؤشرات اقتصادية مختارة للاقتصاد الوطني (1995-1998).	6
02	مؤشر التنمية البشرية في الجزائر (1975-2005).	7
03	التقديرات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الجزائري (2001-2004).	8
04	تطور مؤشر IDH وبعض المؤشرات الأخرى في الجزائر (1995-2005).	8
05	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).	10
06	برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).	11
07	برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).	14

الملحق رقم (1)

قانون النقد والقرض الجزائري واهم تعديلاته

-قانون النقد والقرض رقم 90-10 ممضي في 14 أبريل 1990وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 16 مؤرخة في 18 أبريل 1990،

-مرسوم تنفيذي ممضي في 14 مايو 1990وزارة الاقتصاد الجريدة الرسمية عدد 24 مؤرخة في 13 يونيو 1990، يتضمن تعيين أعضاء دائمين وأعضاء إضافيين في مجلس النقد والقرض

-مرسوم تنفيذي ممضي في 01 يوليو 1991وزارة الاقتصاد الجريدة الرسمية عدد 34 مؤرخة في 17 يوليو 1991، يتضمن تعيين أعضاء دائمين وأعضاء إضافيين في مجلس النقد والقرض

-أمر رقم 01-01 ممضي في 27 فبراير 2001وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 14 مؤرخة في 28 فبراير 2001، الصفحة يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

-قانون رقم 01-04 ممضي في 09 مايو 2001الجريدة الرسمية عدد 27 مؤرخة في 13 مايو 2001، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 4 ذي الحجة عام 1421 الموافق 27 فبراير سنة 2001 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 90-10 المؤرخ في 19 رمضان عام 1410 الموافق 14 أبريل سنة 1990 والمتعلق بالنقد والقرض.

-أمر رقم 03-11 ممضي في 26 غشت 2003وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 52 مؤرخة في 27 غشت 2003، الصفحة 3يتعلق بالنقد والقرض.

-قانون رقم 03-15 ممضي في 25 أكتوبر 2003الجريدة الرسمية عدد 64 مؤرخة في 26 أكتوبر 2003، الصفحة 5يتضمن الموافقة على الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

نظام رقم 05-06 ممضي في 15 ديسمبر 2005وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 26 مؤرخة في 23 أبريل 2006، يتعلق بمقاصة الصكوك وأدوات الدفع الخاصة بالجمهور العريض الأخرى

-أمر رقم 10-04 ممضي في 26 غشت 2010وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 50 مؤرخة في 01 سبتمبر 2010، الصفحة 11 يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض .

قانون رقم 10-10 ممضي في 27 أكتوبر 2010الجريدة الرسمية عدد 66 مؤرخة في 03 نوفمبر 2010، يتضمن الموافقة على الأمر رقم 10-04 المؤرخ في 16 رمضان عام 1431 الموافق 26 غشت سنة 2010 الذي يعدل ويتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض .

-قانون رقم 17-10 ممضي في 11 أكتوبر 2017وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 57 مؤرخة في 12 أكتوبر 2017، الصفحة 4يتمم الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 27 جمادى الثانية عام 1424 الموافق 26 غشت سنة 2003 والمتعلق بالنقد والقرض.

-نظام رقم 09-02 ممضي في 26 مايو 2009 وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 53 مؤرخة في 13 سبتمبر 2009، الصفحة 17 يتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.

-نظام رقم 17-03 ممضي في 06 ديسمبر 2017 وزارة المالية الجريدة الرسمية عدد 3 مؤرخة في 24 يناير 2018، الصفحة 28 يعدل ويتمم النظام رقم 09-02 المؤرخ في أول جمادى الثانية عام 1430 الموافق 26 مايو سنة 2009 والمتعلق بعمليات السياسة النقدية وأدواتها وإجراءاتها.